الأمم المتحدة

E/CN.17/2004/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 February 2004
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

١٤ نيسان/أبريل - ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥

نتائج حلقة العمل المعنية بالحكم التابعة لمؤتمر القمة العالمي المعني بتنفيذ التنمية المستدامة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن تحيل إلى الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة نتائج حلقة العمل المعنية بالحكم التابعة لمؤتمر القمة العالمي المعني بتنفيذ التنمية المستدامة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

* E/CN.17/2004/1.

030304 030304 04-23375 (A)

نتائج حلقة العمل المعنية بالحكم والتابعة لمؤتمر القمة العالمي المعني بتنفيذ التنمية المستدامة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٦	٣
ثانيا – مناقشات الخبراء	٧-٤٠	٤
الجلسة ١ لحلقة العمل: الخبرات القطرية	٧-١٤	٤
الجلسة ٢ لحلقة العمل: القضايا المؤسسية	١٥-٢١	٧
الجلسة ٣ لحلقة العمل: المجتمع المدني والقطاع الخاص	٢٢-٢٨	٩
الجلسة ٤ لحلقة العمل: الحكم والإدارة العامة	٢٩-٣٥	١١
الجلسة ٥ لحلقة العمل: دور المنظمات الإقليمية	٣٦-٤٠	١٣
ثالثا – التوصيات	٤١-٤٦	١٦
ألف – الخبرات الوطنية	٤٢	١٦
باء – الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة والمسائل المؤسسية	٤٣	١٧
جيم – المجتمع المدني والقطاع الخاص	٤٤	١٩
دال – الحكم والإدارة العامة	٤٥	٢٠
هاء – دور المنظمات الإقليمية	٤٦	٢١

أولا – مقدمة

١ – انعقدت في استنبول، تركيا، حلقة العمل المعنية بالحكم التابعة لمؤتمر القمة العالمي لتنفيذ التنمية المستدامة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بضيافة حكومة تركيا.

٢ – المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، الذي انعقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أكد مرة أخرى على التنمية المستدامة بوصفها عنصرا محوريا في الخطة الدولية وأعطى زخما جديدا للعمل العالمي من أجل مكافحة الفقر وحماية البيئة. وتوسع فهم التنمية المستدامة وتعزز نتيجة لمؤتمر القمة، لا سيما فيما يتعلق بفهم الصلات بين الفقر والبيئة واستخدام الموارد الطبيعية. واتفقت الحكومات على طائفة واسعة من الالتزامات العملية وأعادت تأكيد ما سبق من هذه الالتزامات، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية، واتفقت على مستويات مستهدفة للعمل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بصورة أكثر فعالية. وأُعطيت أهمية كبيرة لوجهات نظر المجتمع المدني اعترافا بالدور الرئيسي للمجتمع المدني في تنفيذ النتائج وفي تعزيز أنشطة الشراكة.

٣ – ومواجهة الدول الأعضاء تحديا يتمثل في كفالة أن تكون المنافع الاقتصادية القصيرة الأجل متوازنة مع الأهداف المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. وأعطي إلى الإدارة العامة والحكم دور يؤديانه في تحقيق هذا الهدف عن طريق دمج قضايا التنمية المستدامة في رسم السياسات الحكومية في جميع الميادين وعلى المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وأعلنت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٥/٥٠ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٦ أن ثمة حاجة ماسة إلى تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات العامة والإجراءات الإدارية وإلى وجود إدارة مالية سليمة من أجل تسخير هذه التحديات العالمية لتعزيز التنمية المستدامة في جميع البلدان. وأكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في خطة التنفيذ التي اعتمدها (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) على ضرورة خلق أطر مؤسسية للتنمية المستدامة وتعزيزها في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤ – البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه التحدي المتمثل في ضرورة تجهيز مؤسساتها العامة تجهيزا كاملا من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة. وعلى هذه البلدان أن تتغلب على النُهج القائمة على أساس القطاعات والأخذ بنهج اقتصادي واجتماعي وبيئي متكامل لكي يكون لديها إطار مرجعي طويل الأجل، يسترشد به في وضع التدابير والسياسات الإنمائية. ولا بد لهذا النهج المتكامل من أن يراعي عوامل الاقتصاد الكلي والحاجة إلى تعديلات هيكلية قصيرة الأجل، وأن يحسب الحساب لإمكانية التصدي للعديد

من المشاكل الحيوية (مثل الصحة والتعليم والتغذية والماء والمرافق الصحية ونوعية الهواء والعمالة)، وأن يضع في الاعتبار تنمية كل قطاع وتعزيز التنمية المستدامة على جميع المستويات.

٥ - قبل المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، عُقدت حلقة عمل معنية ببناء القدرات في مجال الحكم والإدارة العامة لأغراض التنمية المستدامة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، عن طريق شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، واستضافت حكومة اليونان حلقة العمل في تيسالونيكي من ٢٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وجمعت الحلقة مسؤولين حكوميين كبارا من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ومن آسيا الوسطى، وممثلين للمنظمات غير حكومية في المنطقة. وأتيح تقرير حلقة العمل تلك للمشتركين في حلقة العمل المعقودة في استنبول.

٦ - كان الغرض من حلقة عمل استنبول متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، مع مراعاة نتائج حلقة العمل السابقة المعقودة في تيسالونيكي. ولما كانت حلقة عمل استنبول مصممة خصيصا للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فقد استهدف ما يلي: (أ) وضع تقرير عن حالة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة؛ (ب) تحديد الأولويات الوطنية من أجل تنفيذ نتائج المؤتمر؛ (ج) استكشاف الوسائل لتنفيذ النتائج عن طريق خيارات للترتيبات المؤسسية وإصلاح الحكم والإدارة العامة، واستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وبناء القدرات وتعزيز دور المجتمع المدني في صنع القرار؛ و (د) تعزيز التعاون داخل الأقاليم من خلال تبادل الخبرات الوطنية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتعجيل تنفيذ نتائج المؤتمر على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ثانيا - مناقشات الخبراء

الجلسة ١ لحلقة العمل

الخبرات القطرية

٧ - استُهلت الجلسة بعروض قدمها ستة من أعضاء فريق المناقشة يضمون ثلاثة مسؤولين حكوميين وثلاثة ممثلين للمجموعات الرئيسية.

٨ - قالت ممثلة بولندا إن دستور بلدها يشير مباشرة إلى التنمية المستدامة. وأوضحت أنه يجري هناك بالفعل تنفيذ عدد من الاستراتيجيات والسياسات الطويلة الأجل، كتلك التي تتعلق بالطاقة المتجددة وإدارة النفايات، ويجري إعداد استراتيجيات وسياسات أخرى تتعلق بمعالجة مياه الصرف الصحي وأنماط الإنتاج والاستهلاك وتغير المناخ. وتم إنشاء مجلس للتنمية

المستدامة، يضم ممثلين لعدد من الوزارات وبعض العلماء، وممثلين لمجتمعات الأعمال والصناعة والمنظمات غير الحكومية. وأضافت أن الغرض من المجلس، المسؤول أمام رئيس الوزراء، هو تنسيق ورصد تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وتمت أيضا ترتيبات مؤسسية على المستوى المحلي. وذكرت أن العديد من الحكومات المحلية وضعت لنفسها خططا استراتيجية للتنمية على أساس مبادئ جدول أعمال القرن ٢١. وجرى تحديد تدابير لتحقيق مزيد من التنمية في بولندا تشمل تحسين التكامل بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز الشراكات بين القطاعات والتشاور بدرجة أوسع مع المجتمع المدني.

٩ - وأوضح ممثل هنغاريا أن الاشتراطات المرتبطة بالاندماج في الاتحاد الأوروبي غيرت عملية صنع القرار على الصعيد الوطني وحفزت هنغاريا على الأخذ بنهج التنمية المستدامة. وقال إن الحكومة أدمجت مبادئ التنمية المستدامة في السياسات القطاعية ذات الصلة، كالنقل والطاقة. وأشار إلى أن ثمة عملية استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة - بدأت قبل مؤتمر القمة ويُعتزم إكمالها قبل عام ٢٠٠٥ - انطوت على الحوار الجماهيري العام الواسع النطاق وبناء توافق في الآراء. ومن أجل تحسين التنسيق، هناك خطة لإنشاء مجلس وطني للتنمية المستدامة، يضم مسؤولين من الدرجات العليا وسلطات محلية وعلماء وعمالا وأصحاب أعمال ومنظمات غير حكومية للشباب والبيئة. وقال إن الحكومة بدأت أيضا العمل في وضع إطار عمل لعشر سنوات للإنتاج المستدام وأنماط الاستهلاك يشارك فيه الجمهور على نطاق واسع. وأوضح أن هناك حاجة إلى مزيد من التثقيف والتوعية لأن مبادئ التنمية المستدامة ينبغي أن تكون معروفة ومفهومة على نطاق أوسع.

١٠ - وشرح ممثل بيلاروس عملية وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في بلده. وقال إنه قد تم إنشاء لجنة تنسيق 'هيئة تفكير' لمناقشة الأفكار. وعُدلت الاستراتيجية أيضا في ضوء مشاورات علنية واسعة النطاق شملت كافة الأطراف المهتمة بالأمر. واتُخذت مختلف التدابير الاقتصادية والاجتماعية تنفيذا للاستراتيجية، مع إبقاء بعض القضايا نصب العين كالديمقراطية وتخفيف حدة الفقر والتعاون الدولي والصحة. وكان من النتائج الإيجابية للاستراتيجية أن عملية التنمية المستدامة اتخذت طابعا مؤسسيا في بيلاروس، مع إنشاء إطار عملي، روعيت فيه الاتجاهات الدولية والرأي العام.

١١ - وتحدثت الخبيرة التي تمثل المركز المعني بالبيئة والتنمية المستدامة، الموجود في الاتحاد الروسي، فقالت إن الدول الحديثة الاستقلال تفتقر عموما إلى سلطة بيئية قوية، وهو أمر مقلق بوجه خاص نظرا لأن الاتحاد الروسي لم يوقع سوى عدد قليل جدا من الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة في السنوات الأخيرة وصادق على عدد أقل حتى من ذلك.

وأوضحت أن عملية صنع القرار لا تعتبر صريحة وشفافة، وأن ثمة حاجة إلى مجلس وطني للتنمية المستدامة في الاتحاد الروسي يشارك فيه مشاركة كاملة جميع أصحاب المصلحة. وأشارت إلى نهج تعدد أصحاب المصلحة الحالي قائلة إنه لم يصل بعد إلى درجة الفعالية التي يمكنه أن يصل إليها، فغالبا ما يجري تنظيمه متأخرا جدا في مسار العملية، وقلما يشارك فيه مسؤولون من المستويات العليا ولا يشارك فيه كل أصحاب المصلحة بدرجة متساوية. ونوهت بمؤتمر القمة قائلة إنه ساعد على وضع عدد من الأهداف الهامة عاليا في جدول الأعمال السياسي في الاتحاد الروسي، كالماء والتعليم لأغراض التنمية المستدامة. وأعربت عن أملها أن يحدث الأمر ذاته بالنسبة للقضايا الأخرى التي أعطيت لها أولوية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٢ - وقال رئيس جمعية العيش المستدام القائمة في سلوفاكيا إن عملية صنع القرار فيما يتعلق بأنشطة تنفيذ التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي يتوقف على مشاركة جميع الشركاء ذوي الصلة، مثل المنظمات المشتركة بين الحكومات والوزراء وجمعيات المدن والجمعيات المحلية. وأوضح أن بعض البلدان تتخذ موقفا إيجابيا أكثر من البعض الآخر إزاء إشراك القوى الفاعلة غير الحكومية. وإن إحدى المشاكل الرئيسية في تنفيذ التنمية المستدامة وصفت بأنها عدم الاهتمام من جانب صناع القرار ووسائط الإعلام والجمهور على السواء. وهناك حاجة إلى برامج متعددة القطاعات على جميع المستويات ذات الصلة مشفوعة بآليات دعم حقيقي. ويشمل العناصر الرئيسية المتمثلة في التكامل والنهج الطويل الأجل والشراكات والمشاركة والتضامن.

١٣ - قالت رئيسة مجلس شبكة الخُضر لفويفودنيا القائمة في صربيا والجبل الأسود، إنه لا توجد أي استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في بلدها، وليس ثمة أي عناصر للتنمية المستدامة مدرجة في استراتيجيات قطاعية أخرى. وكانت وزارة البيئة هي الجهة الوحيدة التي أولت التنمية المستدامة أي اعتبار. وأعربت عن شعورها أن الحكومة لا تولي أي اهتمام للتنمية المستدامة، ولا تبذل أي محاولة لفهم جدول أعمال القرن ٢١ والوثائق المتصلة به. وأكدت أن قصور الإطار القانوني يجعل حماية البيئة على الصعيد المحلي مستحيلة تقريبا. وقالت إن شبكة الخضر لفويفودينا تعمل في وضع مشروع عملي لمساعدة المزارعين الريفيين بتثقيفهم فيما يتعلق بإنتاج الأغذية العضوية وفرص السياحة المجتمعية. وأعربت عن الشعور بأن المنظمات الأخرى غير الحكومية تستطيع أن تساعد من خلال تعزيز أنشطة التوعية للجمهور مثل التعاون مع وسائط الإعلام وتوعية المسؤولين عن صنع القرار ومساعدة الجامعات والكليات الزراعية على فهم قضايا التنمية المستدامة. فالبلدان التي تمر اقتصاداتها

بمرحلة انتقالية تحتاج إلى المساعدة من البلدان المتقدمة النمو، كالمساعدة بنقل التكنولوجيا، لتفادي المزيد من التخلف عن ركب التقدم.

١٤ - وبعد العروض التي قدمها الخبراء انعقد حوار تفاعلي مع مشتركين آخرين، ركز على الخطوات العملية التي يجب اتخاذها على الصعيد الوطني لتنفيذ التنمية المستدامة. وتظهر نتيجة هذه المناقشات في القسم الثالث أدناه.

الجلسة ٢ لحلقة العمل

القضايا المؤسسية

١٥ - ابتدأت الجلسة بعروض قدمها خمسة من الخبراء منهم اثنان من المسؤولين الحكوميين، وممثل لإحدى المجموعات الرئيسية وخبيران آخران.

١٦ - افتتحت الخبيرة الممثلة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة الجلسة بعرض عن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وغطى هذا العرض الشامل الأهداف والمبادرات العالمية التي نفذتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في هذا المجال والحالة العالمية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات إضافة إلى تطور الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وتعريفها ومبادئها وخصائصها. وأوضحت الممثلة أيضا عملية المشاركة والأسباب التي تجعل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة تخضع للتحسين المتواصل وأخيرا التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومات في وضع وتنفيذ هذه الاستراتيجيات.

١٧ - قدمت ممثلة بلجيكا التي عملت خبيرة في حلقة العمل وصفا لتجربة حكومتها في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وأوضحت أن وضع الاستراتيجية لا ينطوي على اتخاذ قرارات فحسب ولكنها تشكل أيضا إطار عمل يحدد الكيفية التي يتم بها اتخاذ القرار. وقالت إن المشاركة القوية من جميع الإدارات ذات الصلة في الاستراتيجية البلجيكية الاتحادية للتنمية المستدامة كانت عاملا حيويا وكذلك كانت عملية التشاور والتنسيق على نطاق واسع. وقامت اللجنة المشتركة بين الإدارات المعنية بالتنمية المستدامة بوضع مشروع خطة أولية على الصعيد الفيدرالي بناء على التقرير الفيدرالي عن التنمية المستدامة. وقدم المجلس المعني بالتنمية المستدامة المشورة بشأن مشروع الخطة. وجرى تغيير لنسبة ٣٠ في المائة من الخطة الأولية نتيجة لهذه المشورة وللمشاورات الواسعة النطاق. وناقشت الحكومة البلجيكية مشروع الخطة بعمق واعتمدت خطة نهائية. وفي حالة عدم إيلاء الاعتبار من جانب الحكومة لبعض الاقتراحات المقدمة من المجلس يقضي القانون بأن

تبين الحكومة السبب في ذلك. وأكملت حكومة بلجيكا للتو إعداد تقريرها الاتحادي الثاني بشأن التنمية المستدامة وبدأت بالتالي الدورة الاستراتيجية الثانية على الصعيد الاتحادي.

١٨ - أوضح ممثل بلغاريا أن التنمية المستدامة تم بيانها بوضوح بوصفها هدفا أساسيا يتعلق بالسياسة في وثيقتين بلغاريتين رئيسيتين هما الخطة الإنمائية الاقتصادية الوطنية والبرنامج الاقتصادي السابق للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبذلت الجهود لإطلاع عامة الجمهور على أهداف وأولويات هذه الخطط. وربط إطار العمل للميزانية المتوسطة الأجل بسياسات تساهم في تسهيل تحقيق التنمية المستدامة. وهناك مؤسستان رئيسيتان مسؤولتان عن التنمية المستدامة في بلغاريا هما اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي تضم وزراء من خمس إدارات ومجلس تنسيق الخطة الإنمائية الاقتصادية الوطنية الذي يرأسه وزير المالية. وفيما يتعلق بالتحديات فإن مشاركة المجتمع المدني لا تزال صعبة التحقيق ويعزى ذلك من جانب إلى انعدام التعليم وإلى الموقف السلبي من المبادرات الحكومية والآثار المستمرة للنظام السابق والاضطراب الذي يسود عملية الانتقال. وترتبط مشاكل أخرى بالموارد المالية فعلى سبيل المثال ينبغي استكمال الموارد الأساسية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من الأصول الوطنية ولكن من الصعب جذب الاستثمار من جانب القطاع الخاص في مثل هذه المشاريع.

١٩ - أوضح ممثل الجمهورية التشيكية أن التوعية بمشاكل البيئة والتنمية المستدامة بدأت في البلاد في عام ١٩٩٠. وفي عام ١٩٩٥ اعتمدت سياسة من أجل البيئة تعترف بمبادئ التنمية المستدامة والحاجة إلى إدماج السياسات في قطاعات أخرى. وظلت هذه السياسات تستكمل كل عامين أو ثلاثة أعوام. وتم منذ عام ١٩٩٧ وضع سياسات استراتيجية قطاعية تشمل مبادئ التنمية المستدامة في مجالات مثل الطاقة والتنمية الإقليمية والمعادن. وفي عام ١٩٩٩ أنشئ مجلس لوضع الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية. وتم تشكيل أفرقة عاملة معنية بالتنمية المستدامة من أجل برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التنمية المستدامة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) والتحضيرات على الصعيد الوطني من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (٢٠٠٢). وفي الفترة من عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١ ساهم مشروع نفذه برنامج الأمم المتحدة بشأن بناء القدرات الوطنية في مجال التنمية المستدامة في تقديم اقتراح لوضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة (٢٠٠١). وظل تعزيز التنمية المستدامة يشكل جزءا لا يتجزأ من السياسة التشيكية منذ عام ٢٠٠٢. وأنشئ مجلس للتنمية المستدامة في آب/أغسطس ٢٠٠٣. ويضم المجلس الذي يرأسه نائب رئيس الوزراء ٢٨ عضوا من بينهم المجموعات الرئيسية والبرلمانيون إضافة إلى كبار المسؤولين الحكوميين. وهدفه الأساسي في السنة المقبلة هو وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة للجمهورية التشيكية بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٢٠ - أوضحت رئيسة رابطة التنمية البشرية المستدامة، القائمة في أرمينيا، أن أرمينيا تواجه صعوبات عدة في وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة. ورأت أن الآليات الوطنية تعتبر مهمة للغاية ولكن وجود المجالس المحلية يعتبر مفيد أيضا. وبالرغم مما قيل أثناء مؤتمر القمة فإن الحالة العامة في العديد من الدول الحديثة الاستقلال تزداد سوءا. وينبغي النظر إلى عملية الانتقال إلى مرحلة التنمية المستدامة بالتزامن مع الفترة الانتقالية. كما يتعين توحيد الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي لا تزال متباعدة إن لم تكن قد زادت بعدا في الدول الحديثة الاستقلال. وتبرز الحاجة إلى تدريب واسع في هذه البلدان نظرا لأنها تتخلف بدرجة كبيرة عن العديد من البلدان الأخرى في كثير من المجالات. وبسبب تعقيد الحالة فإن من الضروري مقارنة هذه الحالة مع الحالات المماثلة لها في بلدان أخرى واقترحت وضع مجموعة مختلفة من الأدلة لقياس التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على التوالي استنادا إلى بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تراعي حالتها المختلفة.

٢١ - بعد العروض التي قدمها الخبراء اجتمع المشاركون في مجموعات صغيرة. وترد نتائج المداولات الجماعية في القسم الثالث أدناه.

الجلسة ٣ لحلقة العمل

المجتمع المدني والقطاع الخاص

٢٢ - بدأت جلسة حلقة العمل هذه بعروض قدمها خمسة خبراء يمثل كل واحد منهم منظمة لمجموعة رئيسية.

٢٣ - أوضح ممثل معهد السياسات البيئية بالجمهورية التشيكية أنه ووفقا لخبرته فإن الحوار والتعاون بين منظمات المجتمع المدني والقطاع العام يكون أكثر سهولة على الصعيد المحلي. ولكنه يزداد صعوبة على الصعيد الوطني بسبب ضخامة عدد المنظمات غير الحكومية والاختلاف في مجالات التركيز في عملها واتساع نطاق القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقال إن من المهم إشراك المجتمع المدني في عملية اتخاذ القرار بشأن التنمية المستدامة مثلما ينبغي إشراك ممثلين للمنظمات غير الحكومية في المجالس الوطنية للتنمية المستدامة وإشراك أصحاب المصلحة الحقيقيين في إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وتم إحراز تقدم بشأن إشراك المجتمع المدني على الصعيد الدولي ولكن لا يزال هنالك الكثير الذي ينبغي عمله. وقال إن ما يتسم بالتعقيد بصفة خاصة هو إيجاد ممثلين على المستوى الدولي بسبب اختلاف طابع المجتمع المدني، فالمشاركون على المستوى الدولي لا يكونون عادة على صلة بالمجموعات المحلية.

٢٤ - ناقش عميد كلية البستنة بجامعة العلوم الزراعية والطب البيطري في رومانيا أنشطة التنمية المستدامة ذات الصلة بالمجتمعات الريفية والفلاحية في رومانيا. وقال إن ثلث السكان يعيشون في مناطق ريفية حيث يوجد أكثر من أربعة ملايين مزرعة لذلك تعتبر المحافظة على مجتمع ريفي مستدام قضية حيوية لرومانيا. وتبرز الحاجة للاستخدام السليم للموارد الطبيعية من أجل الاستقرار طويل الأجل للقطاع الزراعي. وقال إن الجامعة قدمت خدمات الاستشارة لدعم الفلاحين وتزويدهم بالممارسات التكنولوجية والإيكولوجية والاقتصادية. ويعتقد أن من المهم أن تحقق المزارع الحجم الأمثل (الذي يتفاوت وفقا لنوع النشاط الزراعي) وزيادة الإنتاج بمعدل الهكتار. وقال إن من المهم أيضا مشاركة المجتمع المدني على الصعيد الوطني.

٢٥ - أوضحت رئيسة رابطة الشباب للبيئة بالبوسنة والهرسك أن منظمتها تشارك في عدد من المشاريع الصغيرة الحجم للتنمية المستدامة وارتبط العديد منها بزيادة الوعي. ونتج عن أحد المشاريع التثقيفية إدماج التثقيف البيئي في المناهج الدراسية مما يعطي مثالا جيدا للكيفية التي يمكن أن يساعد بها الشباب على الصعيد العملي. وأوضحت أن العديد من المنظمات غير الحكومية البيئية في بلدها لا يتوفر لها موظفون بأجر أو معدات ولذلك يتعين عليها أن تقوم بجمع الأموال الخاصة بها من أجل المشاريع. وقالت إن دور المجتمع الدولي يتسم بأهمية خاصة في بلدها حيث تبرز الحاجة إلى بذل جهود كبيرة لتحسين البيئة حتى يستطيع المشردون العودة.

٢٦ - ركزت رئيسة معهد المجتمع الحر بأوكرانيا على القضايا الجنسانية ضمن عملية التنمية المستدامة. وقالت إن شبكة المنظمات النسائية الدولية عملت معا عن كثب واتخذت مواقف مشتركة بزيادة فعالية جهدها الضاغط. وقد أحرزت بعض النجاح بشأن القضايا الجنسانية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ولكنها تشعر بالإحباط نظرا لأن معظم الإشارات الجنسانية تتعلق بقضايا التعليم والصحة بدلا من تكوين مفهوم مركزي في إطار خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. فقد واجهت المرأة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عددا من المشاكل الخاصة منذ بداية التحرير الاقتصادية ووجد معظم النساء صعوبة في الاحتفاظ بوظيفة مستقرة. وفي مرحلة التحول إلى القطاع الخاص، لا تزال نسبة ٩٢ في المائة من الملكية تعود إلى الرجل في هذه البلدان. ولا تزال المرأة تواجه التمييز في مكان العمل. ولاحظت أن النساء الشابات يتعرضن بشكل متزايد للاستغلال عن طريق تجارة الجنس داخل البلدان وفيما بين البلدان كما أن المرأة هي أيضا ضحية للعنف المترلي. وينقص تمثيلها في النظام السياسي الجديد ولا سيما على الصعيد الوطني. ويعني غيابها من مستويات صنع السياسة العليا أن اهتماماتها وأولوياتها تُغفل في الغالب. وللعديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها

بمرحلة انتقالية خطط عمل لتحسين حالة المرأة حتى يمكن اعتبارها شريكة على قدم المساواة مع الرجل في التنمية الاجتماعية.

٢٧ - أوضحت ممثلة الأعمال التجارية في جورجيا أن شركتها الاستشارية ساهمت في قضايا التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال قدمت الشركة المساعدة للمجتمعات المحلية في إيجاد مصادر بديلة لإمدادات المياه ونفذت مشاريع للرصد المشترك لمصادر المياه العابرة للحدود. كما عملت أيضا في وضع نهج جديد يتعلق بنوعية الغذاء يستند إلى نهج يتسم بالخطورة وحاولت إيجاد حلول لمشاكل الطاقة أدت إلى اجتثاث الأحراج وإلى تدهور الأراضي. وقالت إن لجورجيا الآن، واستنادا إلى خبرتها، تشريعا بيئيا جيدا يتناول مسؤوليات الحكومة وقطاع رجال الأعمال والمسؤولين عن التنمية إضافة إلى شروط الشفافية. بيد أن هذا التشريع لا يبدو أنه يترجم إلى فعل في أرض الواقع وأن السكان لا يميلون إلى المشاركة لأنهم يشعرون بأن جهودهم لن يكون لها أثر. واقترحت إنشاء آليات لتثقيف السكان وتمكين المجتمعات المحلية المستنيرة من أجل التأثير في صانعي القرار.

٢٨ - أثناء مناقشة العملية التي استمرت مع المشاركين الآخرين في حلقة العمل قدم عدد من الاقتراحات التي تتصل بدور المجتمع المدني والقطاع الخاص، أدرجت في القسم الثالث أدناه.

الجلسة ٤ لحلقة العمل
الحكم والإدارة العامة

٢٩ - افتتحت مناقشةَ هذا الموضوع حلقةُ نقاش من ستة أعضاء يمثلون حكومات ومنظمات مختلفة.

٣٠ - وقدم ممثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة في الحلقة عرضا عن الحكم والتنمية المستدامة يتصل بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. كما ناقش التحديات التي تصادفها التنمية المستدامة على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأبرَزَ أهمية الحكم السليم والتنمية المستدامة داخل كل من البلدان وعلى الصعيد الدولي على حد سواء. وأورد أيضا وصفا لعناصر هامة عدة من عناصر الحكم، بينها الاتفاقات المؤسسية والأدوات والتقنيات والعمليات المؤسسية كالشراكات والتواصل. وجرى استعراض للصلة بين الحكم والتنمية المستدامة.

٣١ - أما ممثل البنك الدولي فشدد على التزام منظمته بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأضاف أن الحسابات التي أجراها البنك أظهرت أن بلوغ الهدف الإنمائي للألفية رقم ٧، المتصل بالبيئة، يستلزم تقديم معونة إضافية كبيرة طوال

السنوات الـ١٥ المقبلة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقالية. واعتبر أن التجربة والتحليل أظهرا وجود علاقة سببية قوية بين الحكم السليم وتحقيق نتائج إنمائية سليمة. ومع إقراره بعدم وجود حل ''واحد مناسب للجميع''، رأى أن هناك بعض العناصر العامة التي تدل على وجود حكم سليم، منها الاستجابة من خلال صنع القرارات على نحو شامل وشفاف، والفعالية والموثوقية في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمساءلة حول طريقة استخدام الموارد ونتائج الرصد. واعتبر أن البنك الدولي أسهم، من خلال عمليات الإقراض وأعماله التحليلية، في تعزيز السياسات والمؤسسات، عبر الأطر التنظيمية مثلا، وفي تعزيز وزارات البيئة وتحسين الضمانات الاجتماعية والبيئية، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

٣٢ - وشدد ممثل جمهورية مولدوفا على أن المجلسَ الاقتصادي الأعلى الخاضع لرئيس جمهورية مولدوفا ووزارةَ البيئة والإعمار وتنمية الأراضي ينسقان الأنشطة المخصصة لتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة في بلده. وكشف عن الانتهاء من صوغ استراتيجية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر تشمل قضايا مثل دمج مبادئ التنمية المستدامة في كل من قطاعات الاقتصاد الوطني، ومحاربة الفقر وخلق المجتمع المدني وإعادة الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي. وأكد أن الحكومة تقوم، منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بخطوات تهدف إلى جذب المانحين والمستثمرين من أجل دعم تنفيذ البرنامج. وقال إن التعاون الدولي أدى دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة. واعتبر أن ليس بالإمكان حل معظم مشاكل التنمية المستدامة بشكل فعال إلا في الإطار الإقليمي والعالمي.

٣٣ - وشرح نائب رئيس بلدية بورغاس، بلغاريا، أن بلديته وضعت استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة يجري تنفيذها على جميع مستويات المجتمع. وفي عام ٢٠٠٢، أطلقت البلدية مبادرة جديدة تهدف إلى إنشاء لجنة استشارية للتنمية المستدامة تناط بها مسؤولية وضع وتنفيذ هذه الاستراتيجية. وأكد أن أعضاء مختلف الأحزاب والمعنيين في المدينة سيشاركون في عملية صنع القرار. وأفاد أن مجلس المدينة قام في أيار/مايو ٢٠٠٠ بعرض وإقرار استراتيجية بلدية جديدة للتنمية المستدامة تغطي الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦. وأوضح أن هذه الاستراتيجية حددت الأهداف الرئيسية للسياسات وأولويات التنمية المقبلة للبلدية. وقال إن البلدية، تنفيذا لهذه الاستراتيجية، وضعت عددا من المشاريع ذات الأولوية في ميادين مختلفة للأنشطة. وشدد نائب رئيس البلدية على وجوب اعتماد وتدعيم الحكم السليم من خلال أدوات من قبيل الاستراتيجيات القابلة للاستمرار والقيادة المحلية والسياسات الوطنية وإنشاء الشبكات. واقترح وضع معايير وطنية وإقليمية للتنمية المستدامة كتلك الموجودة في بلدان الاتحاد الأوروبي.

٣٤ - وشرح ممثل قيرغيزستان أن استراتيجية بلده الوطنية للتنمية البشرية تشمل قضايا متصلة بالإدارة العامة والحكم السليم. وأضاف أن قيرغيزستان، كبلد ريادي، وضعت - بالتعاون مع البنك الدولي - مشروع استراتيجية إطار التنمية المركّب. وأضاف أن الجمعية الوطنية أقرت في أيار/مايو ٢٠٠١ هذه الوثيقة التي أسهم فيها ممثلون عن الهيئات العامة والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية ووسائط الإعلام والسلطات المحلية. وأكد أن العناصر الرئيسية لهذا الإطار هي الإدارة العامة الفعالة والشفافة، والتنمية البشرية المنصفة والنمو الاقتصادي المستدام. وأضاف أن الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر شددت أيضا على الإدارة الفعالة والحكم السليم. واستطرد قائلا إن الإدارة العامة بقيرغيزستان مرّت بعد الاستقلال بمرحلة إصلاحية، لا سيما في ما يتعلق بالشفافية والمساءلة وإعادة توزيع السلطات على المستويين المركزي والمحلي. وأفاد أن بلده أنشأ مؤخرا المجلس الوطني للحكم السليم برئاسة رئيس الوزراء، الذي يضم ممثلين عن الهيئات العامة والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والأوساط العلمية ووسائط الإعلام.

٣٥ - وشرح ممثل الاتحاد الروسي قائلا إن الرئيس أقر في نيسان/أبريل ١٩٩٦ المفهوم الإطاري للانتقال إلى التنمية المستدامة. وأضاف أن الحكومة أولت قضيتي الحكم والتنمية المستدامة حيزا كبيرا من الاهتمام. واستطرد قائلا إن وزارة التنمية الاقتصادية والتجارة تتضمن إدارة للتنمية المستدامة. وكشف أن هذه الوزارة كانت تعمل، بالتعاون مع الإدارات الأخرى، على إعداد الاتحاد الروسي للانتقال إلى التنمية المستدامة وأنها وضعت أيضا استراتيجية قصيرة ومتوسطة الأجل للتنمية الاقتصادية. وأكد أن الحكومة أولت السلامة الاقتصادية والبيئية والمشتريات العامة واستخدام الصكوك الاقتصادية والقانونية اهتماما خاصا لكفالة إشاعة بيئة صحية. وختم قائلا إن العلوم الروسية تكتنز قدرات هائلة يجري العمل على تسخيرها لتحقيق التنمية المستدامة من خلال البرامج الحكومية.

الجلسة ٥ لحلقة العمل

دور المنظمات الإقليمية

٣٦ - قُدمت عروض من ممثلي أربع منظمات إقليمية عملت بشكل وثيق مع بلدان تمرّ اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة

٣٧ - قدم ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ شرحا قال فيه إن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والمقررات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة اعترفتا بالدور الذي تضطلع به اللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية. واعتبر أن

هناك تركيبة محدَّدة جيدا من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تسمح بتقديم مساعدة فعالة إلى البلدان في تطبيق خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأضاف أن في إمكان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقديم إسهامات هامة على مستويات السياسة العامة والمؤسسات والشراكات. وأكد أن اللجنة تضطلع بدور حيوي في تعزيز قدرات صانعي السياسات والمؤسسات، لا سيما في تخطيط وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة، ووضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وتنفيذ السياسات المتناسقة. وأفاد أنه كان يجرى التصدي، على نحو متكامل، للقضايا الهامة كالعلاقة بين الحد من الفقر والتنمية المستدامة، عبر تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم الخدمات على نحو يسمح بتلبية احتياجات الفقراء في المجالات الرئيسية كالمياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي. وأضاف أنه كان يجري تعزيز السياسات والشراكات المراعية للفقراء وتطوير الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بهدف تحقيق التنمية المستدامة للمدن وتحسين بيئتها. واعتبر أن اللجنة برهنت أيضا عن فعالية في التعاون في ما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأورد مَثَلَ آسيا الوسطى حيث كانت البلدان تتعاون في وضع استراتيجية دون إقليمية لإدارة موارد المياه والطاقة. وأفاد عن حصول تعاون نشط جدا بين اللجنة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في الترويج للحكم السليم تطبيقا لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٨ - شرحت ممثلة البرنامج أن منظمتها تصدت للتحديات التي يواجهها الانتقال الاقتصادي من خلال تقديم الدعم التقني والمالي والخدمات الاستشارية إلى البلدان المشمولة بالبرنامج. وأضافت أنه منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتركيز أنشطة البرنامج في أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة منصبّ على مساعدة هذه البلدان في تطوير قدراتها على تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والعمل في الوقت نفسه على الترويج للحكم الديمقراطي وتحقيق التنمية المحلية المستدامة. ومضت تقول إن نهج التنفيذ هذا يعكس الطلب المسلَّم به على نطاق واسع على اتخاذ إجراءات ملموسة تحقيقا للتنمية المستدامة. وأضافت أن للبرنامج وجودا محليا في ٢٤ بلدا في أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وقالت إن عمله في المنطقة مقسم إلى ثلاثة مجالات رئيسية: الترويج للحكم الديمقراطي مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الحكم المحلي السليم والتنمية المحلية الفعالة؛ والحد من الفقر ودعم التنمية الاقتصادية والاقتصادات المحلية القابلة للاستمرار؛ وحماية البيئة. وواصلت شرحها قائلة إن البرنامج ساعد البلدان المشمولة بالبرنامج في تحليل احتياجاتها ذات الأولوية، وفي وضع البرامج ورصد تنفيذها. وختمت كلمتها بوصف للقدرات في عام ٢٠١٥، وهي

مبادرة جديدة للبرنامج الإنمائي أُطلقت خلال انعقاد المؤتمر لمساعدة البلدان في تطوير قدراتها على الاستفادة من العولمة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعةُ للأمم المتحدة

٣٩ - ناقشت ممثلة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عددا من الطرق التي أسهمت من خلالها المنظمات الإقليمية، كاللجنة، في التنمية المستدامة، ومنها: تقديم الدعم للحكم الوطني والإقليمي؛ وتمكين المجتمع المدني؛ والترويج للأخذ بسياسات واستراتيجيات تكاملية ومنسقة؛ وتعزيز الشراكات على كل من الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وذكرت أن عملية الاستعراض من الأقران التي نُفذت من خلال برنامج استعراض الأداء البيئي، تشكل واحدة من الأدوات الهامة لدعم الحكم الوطني. واعتبرت أنه قد جرى تمكين المجتمع المدني من خلال اتفاقية الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية (اتفاقية آروس)، التي تضطلع اللجنة بدور أمانتها من خلال الشراكات مع المجموعات الكبيرة في العمليات الحكومية الدولية، ضمن اللجنة وعبر عملية ''البيئة من أجل أوروبا'' وعدد من حلقات العمل والأنشطة الأخرى. ورأت أن اللجنة عززت من خلال اتفاقياتها الإقليمية الخمس وعدد من الصكوك غير الملزمة، الحكم الإقليمي تحقيقا للتنمية المستدامة، ومن خلال تنفيذ هذه الصكوك والحكم الوطني على حد سواء. وأكدت أن تحقيق التجانس والتكامل قد استمر من خلال عملية ''البيئة من أجل أوروبا''. وشددت على أن الشراكات القوية بين سائر المنظمات في المنطقة سهلت الاضطلاع بالعديد من الأنشطة في المنطقة.

المفوضية الأوروبية

٤٠ - عرض ممثل المفوضية الأوروبية استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة التي حظيت بالتأييد في عام ٢٠٠١ بصفتها الأداة الرئيسية للاتحاد الأوروبي في تنفيذ تعهدات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وأضاف أن هذه الاستراتيجية استفادت من استراتيجية لشبونة للتجدد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي وضعها الاتحاد. وأضاف أن هذه الاستراتيجية تشكل خطوة كبيرة نحو صنع متكامل للسياسة العامة بالنظر إلى أن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ستناقَش معا على أعلى المستويات السياسية. ورأى أن بعدا خارجيا أُضيفَ إلى هذه الاستراتيجية خلال فترة الإعداد للمؤتمر، يتعلق بالسياسات التجارية والإنمائية والعلاقات الخارجية والأثر المترتب على السياسات الداخلية للاتحاد في غير بلدان الاتحاد. وأضاف أن تنفيذ تعهدات المؤتمر من خلال هذه الاستراتيجية قد أُولِيَ انتباها محددا خلال الاستعراض السنوي للاستراتيجية لعام ٢٠٠٣. وأكد أن استعراضا أشمل سيجري

لهذه الاستراتيجية في عام ٢٠٠٤ من خلال اللجوء إلى مشاورات محسَّنة مع أصحاب المصلحة. وختم قائلا إنه سيجرى التطرق إلى الطابع الخاص الذي تتسم به العلاقة بين الاتحاد والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومع سائر البلدان الأوروبية المجاورة كذلك، لا سيما وأن من المقرر أن تنضم إلى الاتحاد ١٠ دول أعضاء جديدة في أيار/مايو ٢٠٠٤.

ثالثا — التوصيات أدلى المشاركون في حلقة العمل بالتوصيات التالية استنادا إلى المناقشات التي جرت فيها:

ألف – الخبرات الوطنية

٤٢ – قدمت حلقة العمل التوصيات التالية:

(أ) ينبغي العمل على الأصعدة كافة، بما فيها داخل فرادى الوزارات الحكومية وفيما بينها، من أجل زيادة الإلمام بمعنى التنمية المستدامة؛

(ب) ويتعين تغيير وجهة نظر الحكومات، ليس لسن القوانين وحسب، وإنما لكفالة تنفيذها على الوجه اللازم أيضا، مع الحرص على مشاركة المجتمع المدني؛

(ج) وينبغي أن يقوم إعداد خطط التنفيذ، على أهداف عملية وأن تراعى في ذلك الآثار المترتبة فيما يتعلق بالموارد البشرية؛

(د) وينبغي إيلاء مزيد من العناية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وتعزيزه بمزيد من الفعالية، وإعطاء الأولوية في ذلك لإيجاد فرص العمل اللائق وظروف العمل المأمونة؛

(هـ) وينبغي وضع أهداف يمكن قياس تنفيذها في آجال زمنية محددة لتحقيق مشاركة العدد اللازم من النساء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة وصولا إلى التوازن بين الجنسين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة في نطاق كل الحكومات والوكالات الوطنية والدولية، وفي السياسات والبرامج المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة؛

(و) وثمة حاجة إلى زيادة أنشطة التدريب والتعاون الدولي على وجه العموم؛

(ز) وينبغي توفير المعلومات بشكل أوسع للجمهور، بنشرها في المواقع على شبكة الإنترنت وإدراجها في الوثائق الرسمية، مع تضمينها أمثلة محددة على أفضل الممارسات والتدابير الممكنة؛

(ح) وينبغي الاضطلاع بأنشطة التثقيف في مجال التنمية المستدامة والتوعية بأهميتها على جميع المستويات، ولا سيما لدى البرلمانيين والسياسيين والموظفين الحكوميين والجمهور العريض وفي أماكن العمل.

باء - الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة والمسائل المؤسسية

٤٣ - قدمت حلقة العمل التوصيات التالية:

(أ) تتحمل الحكومات مسؤولية تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويشمل ذلك وضع الأهداف والمقاصد والنظم الضرورية لرصد تنفيذها. وينبغي أن يشارك المجتمع المدني والأوساط العلمية وأفرقة الخبراء في رصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه، بما في ذلك توفير التقارير البديلة؛

(ب) وينبغي أن تنظر البلدان في إيجاد توافق بين استراتيجيات التنمية المستدامة وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية سعيا إلى تعزيز تناسق السياسات وعدم تداخلها؛

(ج) وينبغي توفير التزام قوي على صعيد القيادة والصعيد السياسي وذلك حتى يبدأ تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في أجل لا يتعدى عام ٢٠٠٥ وأن يتواصل بطريقة ناجحة؛

(د) وينبغي تدريب المسؤولين عن اتخاذ القرارات على مسائل التنمية المستدامة ومنهجياتها وأدواتها لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة؛

(هـ) وينبغي الاضطلاع بالتوعية وبناء القدرات في مجال الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة على جميع الأصعدة بحيث يتسنى للجميع أن يفهم العملية ويساهم فيها؛

(و) وينبغي أن تهتم الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة بالأركان الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) على قدم المساواة؛

(ز) وينبغي أن تستند الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة إلى نهج متوازن وشامل لعدة قطاعات، وأن تُربط، حيثما لزم، بالمبادئ التوجيهية والاستراتيجيات الدولية القائمة؛

(ح) وينبغي هيكلة الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل لا تؤدي معه التغييرات الحكومية إلى عرقلة التنفيذ. وينبغي، على الأخص، وضع مفاهيم طويلة الأجل للتنمية المستدامة؛

(ط) وينبغي أن تتسم عملية وضع الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتنفيذها بالشفافية التامة، وأن تكون جامعة وقائمة على المشاركة؛

(ي) وينبغي أن تدرج بصورة كاملة في النظم الوطنية لرصد التنمية المستدامة والإبلاغ عنها نظم إدارة البيئة (مثل، القاعدة ٤٠٠٠ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، نظام الإدارة ومراجعة الحسابات البيئية) والأدوات الأخرى (مثل، منع التلوث ومكافحته بصورة متكاملة، و تقييم الأثر البيئي، والإدارة المتكاملة للموارد، وبرامج الشراء المراعية للبيئة)؛

(ك) وينبغي أن تُنشأ هيئة وطنية قوية للتنسيق، تكون على سبيل المثال مجلسا وطنيا معنيا بالتنمية المستدامة ومتمتعا بالاستقلالية، في ظل إطار قانوني مناسب، وأن تشمل الأطراف المعنية كافة؛

(ل) وينبغي زيادة الدعم لتحسين نظم الرصد وزيادة تنسيق الجهود المبذولة في ميدان الإحصاءات، ومن جملة ذلك تحسين المعلومات الإحصائية التي من شأنها أن تبين التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها؛

(م) وينبغي أن تضع الحكومات مؤشرات وأهدافا بشأن تنفيذ التنمية المستدامة وأن تطورها اعتمادا على الأعمال الدولية المنجزة فيما يتعلق بالمؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة، بما فيها تقييم توافر البيانات واستخدام البيانات المتاحة لجمع تلك المؤشرات. وينبغي أن تُدرج البيانات مفصلة على أساس نوع الجنس في كل أنظمة رصد التنمية المستدامة والإبلاغ عنها والمعلومات المتعلقة بها على الصعد المحلي والوطني والإقليمي؛

(ن) وينبغي النظر في استعراض الأقران على الصعيد الدولي تيسيرا لتنفيذ سياسات التنمية المستدامة وبرامجها؛

(س) وتعد التقييمات الاستراتيجية للأثر البيئي أداة مهمة تتيح للمسؤولين عن اتخاذ القرارات أن يقيّموا، في مرحلة مبكرة، الأثر المحتمل للسياسات والخطط على البيئة. ولتعزيز التنمية المستدامة، ينبغي أن تشمل التقييمات الاستراتيجية للأثر البيئي الآثار الاجتماعية أيضا.

جيم – المجتمع المدني والقطاع الخاص

٤٤ – قدمت حلقة العمل التوصيات التالية:

(أ) وينبغي أن يعمل المجتمع المدني في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على زيادة إقامة الشبكات واستخدام التكنولوجيات الحديثة مثل الإنترنت والبريد الإلكتروني والمناقشات على الإنترنت لتعزيز التنسيق؛

(ب) وينبغي التشجيع على زيادة التنسيق بين النقابات العمالية وغيرها من الهيئات الرئيسية، لأن حركة العمال تشمل العديد من عناصر المجتمع. وينبغي أن يحظى إيجاد العمل اللائق للشباب بعناية خاصة؛

(ج) وينبغي أن تبذل الحكومات جهدا أكبر للعمل مع مجموعات الشباب. وثمة ميادين رئيسية عدة يمكن فيها أن يكون ذلك التعاون مفيدا، ويشمل البرامج المتعلقة بالتعليم، وبالإنتاج والاستهلاك المستدامين، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومكافحة الاتجار بالنساء، وتخفيف وطأة الفقر، وتشغيل الشباب؛

(د) وينبغي إقامة شراكات بين الحكومات والهيئات الرئيسية لتحقيق التعاون الفعال؛

(هـ) وينبغي أن تتجاوز الهيئات الرئيسية النقد إلى وضع حلول بناءة لمساعدة الحكومات على إعداد سياسات وبرامج مناسبة؛

(و) وينبغي أن يتاح للمجتمع المدني مزيد من الإلمام بحقوقه وبإمكانية مشاركته بفعالية أكبر في عملية اتخاذ القرارات الحكومية؛

(ز) وتتيح العملية المحلية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ نموذجا جيدا ووسيلة سانحة لإشراك المجتمع المدني، وينبغي الاهتمام بتكييفها لاستعمالها على الصعيد الوطني؛

(ح) وثمة حاجة إلى أن تقدم الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المساعدة من أجل إنشاء مجالس محلية للشباب وتعزيزها؛

(ط) وينبغي تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات ومساءلتها فيما يتعلق بالأنظمة البيئية لتعزيز أخلاقيات الأعمال التجارية وتشجيع الشركات على انتهاج سلوك يراعي البيئة ويرسخ التنمية المستدامة؛

(ي) **وتشكل الشراكات بين مجتمع الأعمال والمجتمع المدني والحكومات أداة مفيدة في تنفيذ سياسات التنمية المستدامة وبرامجها، ومن ثم ينبغي تشجيعها وتعزيزها بشكل فعلي.**

دال – الحكم والإدارة العامة

٤٥ – قدمت حلقة العمل التوصيات التالية:

(أ) **ينبغي التشجيع على اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، وإقامة مؤسسات ديمقراطية وظيفية، واتخاذ المجتمع المدني لمبادرات استباقية، بما في ذلك دور الشباب، بوصفها الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر وتوليد الدخل؛**

(ب) **ووضعت معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أطرا تشريعية جيدة، ولكن الشاغل الرئيس الآن يكمن في استحداث قوانين فرعية وأطر تنظيمية لتنفيذ تلك التشريعات. وينبغي أن تتحمل الحكومات والمجتمع المدني مزيدا من المسؤولية في تيسير التنفيذ ورصده؛**

(ج) **وينبغي أن يكون التنسيق والاتساق والحوار بين جميع الإدارات الحكومية ذات الصلة والأطراف المعنية الأخرى إحدى الأولويات في جميع مراحل تنفيذ التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للاستراتيجيات والخطط الوطنية؛**

(د) **وينبغي استحداث أدوات اقتصادية تتيح للأشخاص حوافز لحماية البيئة؛**

(هـ) **وينبغي تحديد احتياجات الفقراء والفئات المهمشة بشكل واضح، كما ينبغي إعداد سياسات بمزيد من الفعالية لتحسين ظروف عيشهم، مع التركيز بخاصة على عملية إرجاع الأراضي إلى أصحابها؛**

(و) **وينبغي تعزيز قدرة الإدارات العامة الوطنية على صياغة سياسات مراعية لمصالح الفقراء وتنفيذها، بما في ذلك تعزيزها عن طريق التعيينات المهنية في مستويات الخدمة المدنية المناسبة بدلا من التعيينات السياسية؛**

(ز) **وينبغي أن تدرس الحكومات التدابير التي يمكن أن تساهم في حشد مزيد من الموارد الداخلية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي توفير الموارد المالية الكافية ونقل التكنولوجيا وتقديم المساعدة التقنية من قبل المانحين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وطنيا ومحليا – بما في ذلك المجتمع المدني حسب الاقتضاء – لدعم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنفيذ التنمية المستدامة؛**

(ح) للتغلب على القيود المفروضة على الموارد ينبغي تيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيزها لتقديم الخدمات اللازمة لتلبية احتياجات الفقراء الأساسية، ولا سيما الوصول إلى المياه النقية والخدمات الصحية وتوفير الطاقة لهم بتكلفة في المتناول؛

(ط) وينبغي إيجاد بيئة مؤاتية لتطوير الأعمال التجارية المحلية وكذا لصالح المستثمرين، على الصعيدين الداخلي والأجنبي معا، بما في ذلك تشجيع وضع سياسات نشيطة لسوق العمل؛

(ي) للتصدي لمسألة الفقر المدقع ينبغي تحسين حصول المشروعات التجارية الصغيرة والفردية على القروض، مع وضع مبادئ توجيهية وآليات واضحة لتسديد تلك القروض.

هاء - دور المنظمات الإقليمية

٤٦ - قدمت حلقة العمل التوصيات التالية:

(أ) إن الدور الأساسي الذي تضطلع به اللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز القدرات الوطنية على صعيد السياسات والصعيد المؤسسي لتشجيع الإدارة السليمة لتطبيق خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، قد أثبت فعاليته وينبغي العمل على ترسيخه أكثر؛

(ب) وينبغي تشجيع اللامركزية، استنادا إلى الترتيبات المؤسسية للبلدان. وينبغي تمكين السلطات المحلية من جباية الضرائب المحلية لتمكينها من توفير خدمات عامة رفيعة الجودة وجعل التخطيط المالي أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر واقعية؛

(ج) وينبغي تعزيز تنفيذ المبادرات المحلية المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١، بدءا بالتخطيط وانتهاء بالإنجاز.